الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/48/134
S/25574
12 April 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البند ١١٤ من القائمة الأولية*
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

رسالة مؤرخة ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوافيكم طيه بمذكرة من حكومة يوغوسلافيا الاتحادية بشأن مشكلة اللاجئين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (انظر المرفق).

وأكون شاكرا لو تفضلتم بالعمل على تعميم رسالتي هذه ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١٤ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة

* A/48/50.

130493

130493 130493 93-21129

المرفق

مذكرة بشأن مشكلة اللاجئين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

تنتهز حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هذه الفرصة لتشير إلى حالة صعبة جدا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولا سيما في الميدان الاجتماعي، بسبب عدد كبير من اللاجئين الذين وجدوا ملاذا في يوغوسلافيا والذين يتواصل ارتفاع عددهم يوما بعد يوم. فمنذ بداية الأزمة اليوغوسلافية، التي تصاعدت إلى منازعات مسلحة، بدأت في كرواتيا أولا ثم في البوسنة والهرسك، وصل أكثر من نصف مليون لاجئ إلى أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما يترتب على ذلك من جميع العواقب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وعن طريق إجراء منظم على مستوى المجتمع كله، اتخذت جميع التدابير الضرورية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الفترة السابقة من أجل التخفيف من حدة هذه المشاكل وحلها. إلا أن هذه المشاكل أصبحت تزداد عسرا بما يجعل حلها مستعصيا، لا بسبب العدد الكبير والمتزايد من اللاجئين فحسب بل أيضا بسبب القيود المفروضة على يوغوسلافيا وشعبها والتي تحد من قدراتها على تقديم المعونة الانسانية في ظل وضع اقتصادي صعب جدا نتيجة لعوامل عدة، منها الجزاءات المجحفة المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ذلك لأن هذه الجزاءات عندما فرضت لم يفكر أحد في مدى انسانية فرض جزاءات قاسية اقتصادية أو غير اقتصادية على بلد وعلى شعب أخذا على عاتقيهما التزاما انسانيا بتقديم المأوى لمثل هذا العدد الكبير من اللاجئين. هذا فضلا عن أن العوامل السياسية لها دور كبير هي أيضا في الميدان الإنساني، فقد أصبحت المساعدات الدولية المقدمة الى اللاجئين في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولا سيما المساعدات الثنائية، أقل بكثير من المساعدات التي تصل إلى أجزاء أخرى من جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية سابقا، وذلك أمر تحدده إلى قدر كبير المصالح السياسية، كما لو كان اللاجئون في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ضحايا حرب اخرى مختلفة.

ومن المؤكد أن هذا الوضع المجحف لأكثر من نصف مليون لاجئ - من الصرب والكرواتيين والمسلمين وأعضاء شعوب اخرى - يزداد سوءا نتيجة التمييز الذي تمارسه وسائل الإعلام ضد الصرب وضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بطريقة منتظمة في بلدان كثيرة في جميع أنحاء العالم. ففي أثناء النزاع المسلح في كرواتيا ، على سبيل المثال، لم يعرف جمهور العالم أن أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ صربي قد أجبروا على مغادرة منازل آبائهم وأجدادهم واللجوء إلى صربيا. ولم يقل أحد أبدا إن خروج الشعب الصربي من سلافونيا الغربية كان من قبيل "التطهير الإثني" ، ولم يعتبر احد ابدا أن تقليص عدد الصرب في زغرب ومدن كرواتية اخرى الى النصف تحت الضغط انتهاك لحقوق الانسان الاساسية.

وكان التمييز أوضح إزاء الصرب الذين اجبروا على الهرب من ويلات الحرب في البوسنة والهرسك. ذلك لأن جمهور العالم أغرق بأخبار المصير المؤلم للاجئين المسلمين والكرواتيين، في حين أعلنت وكالات عالمية قليلة فقط عن مئات الآلاف من الصرب الذين هربوا من الدمار ومن ويلات الحرب وحضروا الى صربيا والجبل الأسود وأجزاء من كرايينا.

لذلك فإننا نتوقع من المنظمات الإنسانية الدولية، وفقا لمبادئ الحياد والنزاهة والطابع اللاسياسي لأنشطتها، أن تسهم في عرض المشاكل الإنسانية التي تواجه يوغوسلافيا بعنف عرضا موضوعيا:

(١) في هذه اللحظة يوجد نحو ٠٠٠ ٦٥٥ لاجئ في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، منهم ٠٠٠ ٥٨٥ لاجئ في أراضي جمهورية صربيا و ٠٠٠ ٧٠ لاجئ في جمهورية الجبل الأسود. يضاف الى هذا العدد ما يتراوح بين ٠٠٠ ١٥٠ لاجئ و ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ في صربيا و ٠٠٠ ١٠ لاجئ في الجبل الأسود غير مسجلين لدى السلطات المختصة. وهذا العدد ليس نهائيا، لأن ما يصل الى ٠٠٠ ١ لاجئ جديد يصلون الى صربيا كل يوم.

ومن حيث تركيبة الجنسية، فإن أكثر اللاجئين عددا في صربيا هم الصرب (٨٤,٢ في المائة)، ثم المسلمون (٦,٢ في المائة) والكرواتيون (١,٦ في المائة). أما النسبة المتبقية وهي ٨ في المائة فتتكون من لاجئين ألبانيين ويهود وبلغاريين ورومانيين وهنغاريين. وفي الجبل الأسود يتساوى عدد اللاجئين من المسلمين والصرب وأهل الجبل الأسود.

ويزود جميع اللاجئين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بحماية جماعية لحقوقهم وحرياتهم الشخصية وغيرها، بالاضافة الى حماية قانونية دولية، على النحو الذي يسري على مواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

كما ان اللاجئين غير القادرين على العثور على المأكل والمبيت مع الأقرباء أو الأصدقاء أو غيرهم من المواطنين، يزودون بالمأكل ويوفر لهم المبيت في مرافق جماعية. وفي حدود قدرات البلد، يحصل اللاجئون المستضافون لدى عائلات على مساعدة شهرية على شكل أغذية وأدوات للصحة الشخصية وملابس وأحذية. أما المساعدات المالية الرمزية التي يحق للاجئين الحصول عليها فهي لا تدفع لأن من المستحيل توفير موارد مالية لهذا الغرض.

وثبت أن المخصصات المالية التي اعتمدتها أجهزة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لمواجهة احتياجات عدد كبير من اللاجئين، المساعدات المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير كافية.

وتفاقمت حالة اللاجئين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كما تفاقم وضعهم بسبب الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. فقد استنزفت هذه الجزاءات اقتصاد يوغوسلافيا طوال تسعة أشهر حتى الآن، حتى باتت أنشطة اقتصادية كثيرة على وشك التوقف. وبالمقارنة بعام ١٩٩١، تدهور الانتاج الاجتماعي بشدة فأدى الى تفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان، وخصوصا للمجموعات المستضعفة أكثر من غيرها. فمن بين ٣٠٠ ٠٠٠ ٢ نسمة كانوا يعملون في اقتصاد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الظروف العادية إذا بنحو ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة، أي ثلث العدد الاجمالي، قد سرحوا بأجور ومرتبات مقلصة الى ٧٠ في المائة من الرواتب العادية.

ثم إن البيانات الدقيقة جدا الواردة في آخر تقرير نشرته الأمم المتحدة بعنوان "الصيغة المنقحة للنداء المشترك بين وكالات الأمم المتحدة لصالح يوغوسلافيا سابقا، نيسان/ابريل الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣" لهي دليل آخر على الحالة الصعبة للاجئين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

إن هذه الحالة تدفع بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الى ما وراء نقطة الانكسار فيما يتعلق بتقديم المسكن للاجئين ومعالجة مشاكلهم. هذا في الوقت الذي ألقى فيه المجتمع الدولي بمعظم عبء رعاية اللاجئين على عاتق مواطني يوغوسلافيا. وحتى شهرين مضيا، لم تكن المنظمات الإنسانية الدولية تزود اللاجئين إلا بما يتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة من احتياجاتهم. وقد ازدادت مؤخرا هذه النسبة لتصبح ٣٠ في المائة، ويعزى معظم هذه النسبة الى جهود اضافية بذلتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمكتب الإنساني التابع للجماعة الأوروبية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والفرع البلجيكي لمنظمة "أطباء بلا حدود"، وغيرها.

ولا يكاد يكون للمساعدة الثنائية وجود في يوغوسلافيا مع أنها المصدر الرئيسي لتمويل اللاجئين في كرواتيا والبوسنة والهرسك وسلوفينيا.

(٢) وعلى وجه الخصوص تود حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن توضح الحالة العسرة جدا للاجئين من الأطفال والنساء. هناك نحو ٢٥٠ ٠٠٠ طفل لاجئ في يوغوسلافيا، منهم ٢٠٠ ١ طفل يتيم الأبوين. ولقد تدهورت حالة الأطفال، بوصفهم فئة من سكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولا سيما الأطفال اللاجئين، وذلك بسبب الجزاءات الاقتصادية. ففي أي بيئة متطاحنة يصبح المناخ الاجتماعي الذي ينشأ فيه الأطفال بمثابة أرض خصبة لعدة أمراض، بما فيها الأمراض العقلية والصدمات النفسية. ولقد تضررت حالة الأطفال في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كما تضرر بالقدر نفسه موقف الأطفال اللاجئين، تضررا خطيرا أيضا بسبب الخطر الذي يهدد حقوقهم في الحصول على أعلى مستوى من الرعاية الصحية والطبية والأغذية الجيدة والحماية الاجتماعية، الخ. فهناك نقص في الأغذية، والأدوية، وقطع الغيار اللازمة للمعدات الطبية، والنفط اللازم لتدفئة المدارس والمستشفيات، الأمر الذي جعل وفيات الأطفال في صعود.

وبالإضافة إلى الأطفال اللاجئين، تواجه النساء اللاجئات، وخصوصا ذوات الأطفال، حالة عسرة. ولا أدل على كثرة عدد اللاجئات من أنهن يمثلن ٨٣ في المائة من جميع اللاجئين البالغين في صربيا. وتتعرض هذه الفئة السكانية إلى خطر إضافي بسبب سوء المعاملة وحالات الاغتصاب في مناطق الحرب.

(٣) وتود الحكومة اليوغوسلافية أن تنتهز هذه الفرصة بصفة خاصة لاسترعاء الانتباه إلى الحالة المحددة التي تواجه اللاجئين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فهي مثال للجوء الجماعي بأعداد لم تتعود عليها حتى الآن لا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولا المنظمات الإنسانية الدولية ولا السلطات اليوغوسلافية، لأن ٩٦,٩ في المائة من جميع اللاجئين حصلوا على المبيت إما من الأهالي وإما من الحكومة. ونظرا لظروف المعيشة العسرة بصفة استثنائية التي تمر بها عائلات كثيرة، اضطر عدد من اللاجئين يتراوح بين ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ و ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ إلى البحث بأنفسهم عن المسكن. ومن المؤكد أن كثيرا منهم سيحاول العثور على حل بالهجرة إلى بلدان أخرى وفي مقدمتها البلدان الغربية. ولعل أحد الحلول يكمن في إعداد ملاجئ أسرية لاستضافة اللاجئين. ولذلك استهل بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مشروع لتكييف وبناء مساكن للاجئين. لكن المشروع بمجمله لم يوفر المسكن إلا لنحو ٨ ٠٠٠ نسمة. وبالنظر إلى الصعوبة الاستثنائية للحالة الاقتصادية الناجمة عن الجزاءات الاقتصادية، أصبحت يوغوسلافيا عاجزة عن تمويل هذا المشروع وحدها. وإذا قصر المجتمع الدولي في تقديم المساعدة، فسيضطر عدد كبير من اللاجئين إلى البحث عن حلول بأنفسهم، وذلك بالهجرة، على وجه الاحتمال الأكبر، إلى بلدان أخرى.

ونظرا للطبيعة الخاصة للسكان اللاجئين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فإنها تقتضي من السلطات اليوغوسلافية، في معرض تحديدها الاحتياجات العامة، أن تطلب مساعدة من المنظمات الإنسانية الدولية تضمن إيجاد حلول طويلة الأجل لمشاكل اللاجئين.

وتود الحكومة اليوغوسلافية أن توضح أيضا وجود عدد كبير من المواطنين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يقدر عددهم بنحو ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة، يعيشون لاجئين في بلدان أوروبية كثيرة. وسيقتضي بقاؤهم في تلك البلدان حل عدد كبير من المشاكل الإنسانية. وضمانا لعودتهم إلى يوغوسلافيا، سيكون من الضروري البحث عن حلول من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ومن خلال العمل المتضافر.

(٤) إن الحكومة اليوغوسلافية تدرك أن مشاكل اللاجئين ستظل باقية في هذه المنطقة لمدة طويلة بعد توقف المنازعات المسلحة. وإذ تضع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في اعتبارها القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، واستنتاجات مرحلة لندن من المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا، والقرارات المتخذة في اجتماعات دولية مختلفة مكرسة لضحايا هذا النزاع، فإنها تدعو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية إلى أن تقدم مساعدة إلى السلطات اليوغوسلافية المختصة، بالإضافة إلى المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ، واعتمادا على خبرتها الدولية الطويلة في هذا المجال، من أجل العثور على حل دائم لمشاكل اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المتضررين بالحرب

وبالعمليات العسكرية. وبالتالي فإن الحكومة اليوغوسلافية تفسر تعريف "اللاجئ" الوارد في كثير من وثائق الأمم المتحدة، بأوسع معانيه.

وسعيا إلى العثور على حل طويل الأجل لمشكلة اللاجئين، تدعو الحكومة اليوغوسلافية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما تدعو المنظمات غير الحكومية الدولية المختصة، انطلاقا من الخبرات والموارد المتاحة لجميع الوكالات الدولية ذات الصلة، إلى القيام بما يلي:

(أ) تقديم المساعدة لإعادة ادماج اللاجئين الباقين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما في ذلك المساعدة على تنفيذ مشاريع انمائية وأشكال أخرى طويلة الأجل من المساعدة المادية، وعلى تصميم سبل مختلفة لمواصلة هذا النشاط في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وينبغي أن يتضمن ذلك مساعدة تهدف الى مواصلة مشروع تكييف وانشاء مستوطنات للاجئين، ومساعدة على الوفاء باحتياجات اللاجئين الأساسية الى التعليم والصحة والحماية الاجتماعية؛

(ب) تقديم المساعدة لتسهيل عودة اللاجئين الراغبين في العودة الى أوطانهم بعد وقف العمليات العسكرية. وهنا لا يغيب عن بالنا بصفة خاصة المساعدة على إرساء معيشة عادية في إطار ما يسمى ببرنامج "التنمية في حالات الطوارئ". وفي هذا السياق تحث الحكومة اليوغوسلافية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المشاركة في أعمال اللجان الحكومية الدولية الراهنة والمستقبلة المعنية بعودة اللاجئين والتي ستتناول هذه المشاكل القائمة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا؛

(ج) ونتوقع من مفوضية الأمم المتحدة أيضا أن تتخذ الاجراء الملائم، في إطار المعاملة الشاملة للاجئين في يوغوسلافيا، بما يضمن للاجئين الذين يستوفون الشروط الضرورية حصولهم على مركز اللاجئين بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ بشأن مركز اللاجئين وبموجب بروتوكول عام ١٩٦٧ بشأن مركز اللاجئين؛

وتنتهز الحكومة اليوغوسلافية هذه الفرصة لتوجه انتباه المنظمات الانسانية الدولية الى أن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار المجلس ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا قررت الموافقة على قيام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باستيراد النفط والغاز الطبيعي لاستخدامهما في الأغراض الانسانية إذا تعهدت منظمة انسانية دولية بضمانها. وبما أنه لم تعلن أي جمعية حتى الآن عن نيتها في ذلك، فإننا نناشد المنظمات الانسانية الدولية الكثيرة الموجودة في هذه المنطقة أن تساعد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على التلطيف من حدة المشاكل الانسانية العسيرة من خلال هذه الواردات أيضا.

إن الحكومة اليوغوسلافية تدرك أن إيجاد حل نهائي ودائم لمشكلة اللاجئين، ولمشاكل كثيرة أخرى ذات صلة بها، لن يتسنى إلا في ظروف السلم واحترام حقوق الانسان والحق في التنمية الديمقراطية. ولذلك فإن

الحكومة اليوغوسلافية، بالاضافة الى مناشدتها المجتمع الدولي تقديم مساعدة عاجلة وطويلة الأجل لحل المشاكل الإنسانية العسيرة التي تواجه اللاجئين في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كما جاء في هذه المذكرة، تدعو أيضا بهذه المناسبة جميع المؤسسات الدولية الى استثمار مزيد من الجهود من أجل تقييم المشكلة بكاملها تقييما موضوعيا في أراضي يوغوسلافيا السابقة وبلوغ حل عادل لها بالوسائل السلمية، لأن هذا وحده هو الذي سيجلب السلم والرخاء لجميع السكان في هذه المنطقة.

بلغراد، نيسان/ابريل ١٩٩٣